وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم الجغرافية

خصائص سكان قضاء الخالص للمدة

١٩٧٧ – ١٩٩٧

دراسة في جغرافية السكان

رسالة تقدم بها الطالب

محمد عبد الرحمن عبد العزيز

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية –جامعة ديالى، وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في الجغرافية البشرية

بإشراف الأستاذ الدكتور

حسن محمد حسن

١٤٣٦هـ ٢٠١٥ م

الفصل الأول

الإطار النظري

ويتضمن :

أولاً : أصل تسمية الخالص

ثانياً : مشكلة الدراسة

ثالثاً : فرضية البحث

رابعاً : هدف الدراسة

خامساً : حدود الدراسة

سادساً : مبررات الدراسة

سابعاً : منهجية الدراسة

ثامناً : الدراسات السابقة

الفصل الأول
الإطار ألنظري

أولاً : أصل تسمية الخالص :-

كانت كلمة الخالص تُطلقُ على المنطقة التي يفصلها عن طريق خراسان نهر ديالى[١] ، وهي المنطقة الممتدة من سياج جبال حمرين حتّى بغداد ، وكانت تسمى هذه الرقعه من الأرض بوادي الخالص وهي تقع بين نهر دجلة غرباً وديالى شرقاً .
كانت تسمى (ديلتاوه) أو (دلتاوة) ، كما أشار إليها العالم الأثري طه باقر[٢]، والمؤرخ العراقي عبد الرزاق الحسني في كتابه العراق قديماً وحديثاً أشار الى إنَّ أصلها دولة(آباد) وهي من قرى النهروان في العصر العباسي، وهي منذ ذلك الحين يمر عليها المسافرون في طريقهم بين بغداد والموصل لكونها تقع على الطريق المحاذي لنهر دجلة.

وأسمها الحالي مشتق من أسم النهر الذي يخترقها، والمسمى بنهر الخالص ومعناه اللغوي الصافي، والخالي من الشوائب ، وقد أتخذ هذا ألاسم للقضاء ككل وأصبح يعرف اليوم بأسم (قضاء الخالص) [٣] .

لقد أعدّتها ألإدارة العثمانية مركزاَ إداريا يوازي الناحية في تشكيلات العراق الحالية نظراَ لعظم وارداتها الزراعية وأهميتها التاريخية ، وكانت الخالص وما جاورها منطقة قلقة ، لكونها تقع على الطريق المحاذي لنهر دجلة وهو نفس الطريق الذي سلكه العثمانيون في طريقهم إلى بغداد لطرد الفرس وقد سلك هولاكو خلال هجماته البربرية

---

[١] معجم البلدان للشيخ شهاب الدين ياقوت الحموي البغدادي المتوفى سنة ٦٢٩ هـ،ص ٣٩٠.

[٢] طه باقر، المرشد الى موطن الآثار والحضارة، الرحلة الرابعة بغداد . كركوك . سليمانية مديرية الفنون والثقافة الشعبية في وزارة الثقافة والإرشاد، دار الجمهورية للطباعة والنشر، ١٩٦٥، ص٣.

[٣] رشيد عبد علي الحاج ، الخالص من تاريخ الخالص ، مطبعة الايمان ، بغداد ، ١٩٧٣ ، ص١٥

على العراق الطريق نفسه ولم تشهد استقراراً سياسياً واقتصادياً لسوء العلاقات بين ولاة بغداد وايران .

وكان لإندلاع ثورة العشرين في العراق تأثيراً كبيراً على منطقة الدراسة لأهمية محافظة ديالى ككل بالنسبة للأحتلال ألأنكليزي لأنها تقع على الطريق بين بغداد وإيران، ولهذا قيام الثورة في ديالى يحول دون وصول تلك القوى إلى بغداد فأندلعت الثورة في قضاء الخالص في (١٢ آب ١٩٢٠) وهو نفس اليوم الذي أندلعت فيه الثورة في بعقوبة ، وقد تمكن الثوار من تحطيم باب السراي وأقتحموهُ وأضطر الكابتن (لويد) معاون الحاكم العسكري ومعهُ بعض الموظفين البريطانيين للأستسلام الى الثوار ورفع العلم العربي على السراي وإنزال العلم البريطاني ، بعد الأسبوع الثاني لاندلاع الثورة تعرضت الخالص للقصف بقنابل الطائرات التي كانت تسقط على المواطنين وعلى بساتين المنطقة[١] .

وفي يوم ١٦ أيلول ١٩٢٠الذي وافق فيه شهر محرم وقد أستعد أهل الخالص لإقامة المواكب والتعازي الحسينية كدأبهم في كل عام زحفت القوات الانكليزية لأحتلال المنطقة في ٢٥ أيلول ١٩٢٠، دخل الجيش الانكليزي الخالص ، بعد ان قُتل عدداً من الأهالي [٢] .

وكان لمنطقة الدراسة الدور الريادي في الحركة الأدبية، إذ لُقِبَت(بمدينة الأدباء) نسبةً لعدد الأدباء الذين أنجبتهم الخالص ، ومنهم علامة العراق الأكبر، والمؤرخ الأستاذ (مصطفى جواد) فهو يُعَدُ من عباقرة اللغة العربية والأخبار والأثار .

أن ظروف عدم الأستقرار والإحداث المتتالية لها إنعكست تأثيراتها على واقع التوزيع الجغرافي للسكان وكان سبباً في ظهور الكثير من المستوطنات.

وحدثت الكثير من التغيرات على مساحة القضاء خلال المدة (١٩٥٧-١٩٩٧) اذ كان القضاء يضم وحدات ثلاث إدارية تبعاً لتعداد (١٩٥٧) هي مركز

---

[١] عبد الرزاق الحسني ، العراق قديماً وحديثاً ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ٢٠٢ .

[٢] علي الوردي ، لمحات من تأريخ العراق . الجزء الخامس ، القسم الثاني ، دار الراشد بيروت ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٥ ، ص٥٠ -٦١.

القضاء و ناحية المنصورية، وناحية بني سعد وفي عام ١٩٦٥ إرتفع إلى خمسة وحدات إدارية باستحداث ناحية هبهب وناحية العظيم ، وفي عام١٩٧٧ اقتطع من القضاء ناحية بني سعد وإستحدثت ناحية ٣٠ تموز مابين المنصورية ومركز القضاء التي أُلغيت عام ١٩٨٧، واعيد استحداثها مرة اخرى عام ١٩٩٩ واصبحت تعرف باسم ناحية السلام* .

وبناءًا على ما تقدم كان لزاماً على الباحث أن يُحدد منطقة الدراسة، ويعدل بياناتها بِمَا يتلائم والحدود الإدارية للقضاء بحسب آخر تعداد ١٩٩٧ ، والتي تضمنت مركز القضاء وناحية المنصورية وناحية هبهب وناحية العظيم، بهذا فإننا في دراستنا الحالية سنقف عند هذه المحطات بعد تعديل بيانات التعدادات ١٩٧٧ ،١٩٨٧، ١٩٩٧ .

ثانياً : مشكلة الدراسة :

إن المام الباحث بالاسس والمفاهيم النظرية التي ترتكز عليها مشكلة البحث وإمكانيتهِ في تحديد هذه المشكلة بشكل دقيق تعد من الاسس المهمة للبحث العلمي[١]

تكمن المشكلة التي تعالجها هذه الدراسة في الاجابة على السؤال ، هل هناك تغيرات واضحة طرأت على خصائص سكان قضاء الخالص للمدة ١٩٧٧ – ١٩٩٧؟ وهل هناك تباين مكاني لخصائص سكان قضاء الخالص على مستوى وحداته الادارية من حيث الحجم والتركيب العمري والنوعي والاقتصادي ؟

ثالثاً : فرضية البحث :

تم صياغة فرضيات البحث بأن هناك تغيرات واضحة وسريعة طرأت على خصائص سكان قضاء الخالص للمدة ١٩٧٧-١٩٩٧ من حيث توزيعهم وكثافتهم

*وزارة الداخلية ، مديرية البلديات ، دائرة المشاور القانوني ، رقم القرار ، ٢١١٢٤ في ٢٧/ ١١/ ١٩٧٧، الغيت حسب المرسوم الجمهوري ٣٢١ في ١٩٨٧/٦/١١ واستحدثت مرة اخرى حسب كتاب ديوان الرئاسة ق / ٤١٥٦٩ في ١٤ /١٩٩٩/١٢ الصادر من مديرية شؤون محافظة ديالى.

[١] محمد ازهر سعيد السماك وآخرون ، اصول البحث العلمي ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٣٠٧

وتركيبهم العمري والنوعي والاقتصادي ولم تكن هذه التغيرات بوتيرة واحدة وإنما تباينت من وحدة إدارية إلى اخرى ، وارتبط التباين في خصائص السكان ضمن القضاء بمتغيرات طبيعية وبشرية أثرت في هذا التباين .

رابعا : هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة لتحليل التباين المكاني لخصائص سكان قضاء الخالص في ضوء منهج جغرافية السكان الذي يعني بتحليل الأختلافات المكانية لتوزيع السكان ونموهم وحركتهم الطبيعية وتركيبهم العمري والنوعي والأقتصادي وبالتالي ، تساعد على رسم صورة طبيعة المشاكل التي يتعرض لها السكان ومحاولة معالجتها ووضع الحلول اللازمة لها ، وهذا يؤدي إلى التخطيط الصحيح لتوجيه القضاء نحو تحقيق التكافؤ بين الموارد الطبيعية والبشرية بِما يتناسب مع حجم القضاء ومكانتهُ في المحافظة .

خامساً : حدود الدراسة :

إن المرتكزات الأساسية للبحث العلمي هي تحديد مجال البحث لتمكن الباحث من الوصول إلى نتائج لها من الدلالات العلمية مايتناسب مع مابذل من جهدٍ ووقت في أختيار مشكلة البحث وصياغتها، ونظراً لهذه الأهمية جاءت الدراسة بحدود مكانية تمثل بحدود قضاء الخالص وتشكيلاته الادارية إذ يقع القضاء بين دائرتي عرض(٣٣ ° ٣٣ – ° ٣٤) شمالاً وبين خطي طول (° ٤٤ ١٥ – ° ٤٥ ٠٠) ، وبمساحة قدرها ٢٩٩٤ كم٢، ينظر الخارطة (١) ، أما حدود الدراسة الزمنية فتتمثل بالمدة (١٩٧٧-١٩٩٧) .

خارطة (١)

موقع قضاء الخالص بحسب وحداته الإدارية بالنسبة لمحافظة ديالى والعراق

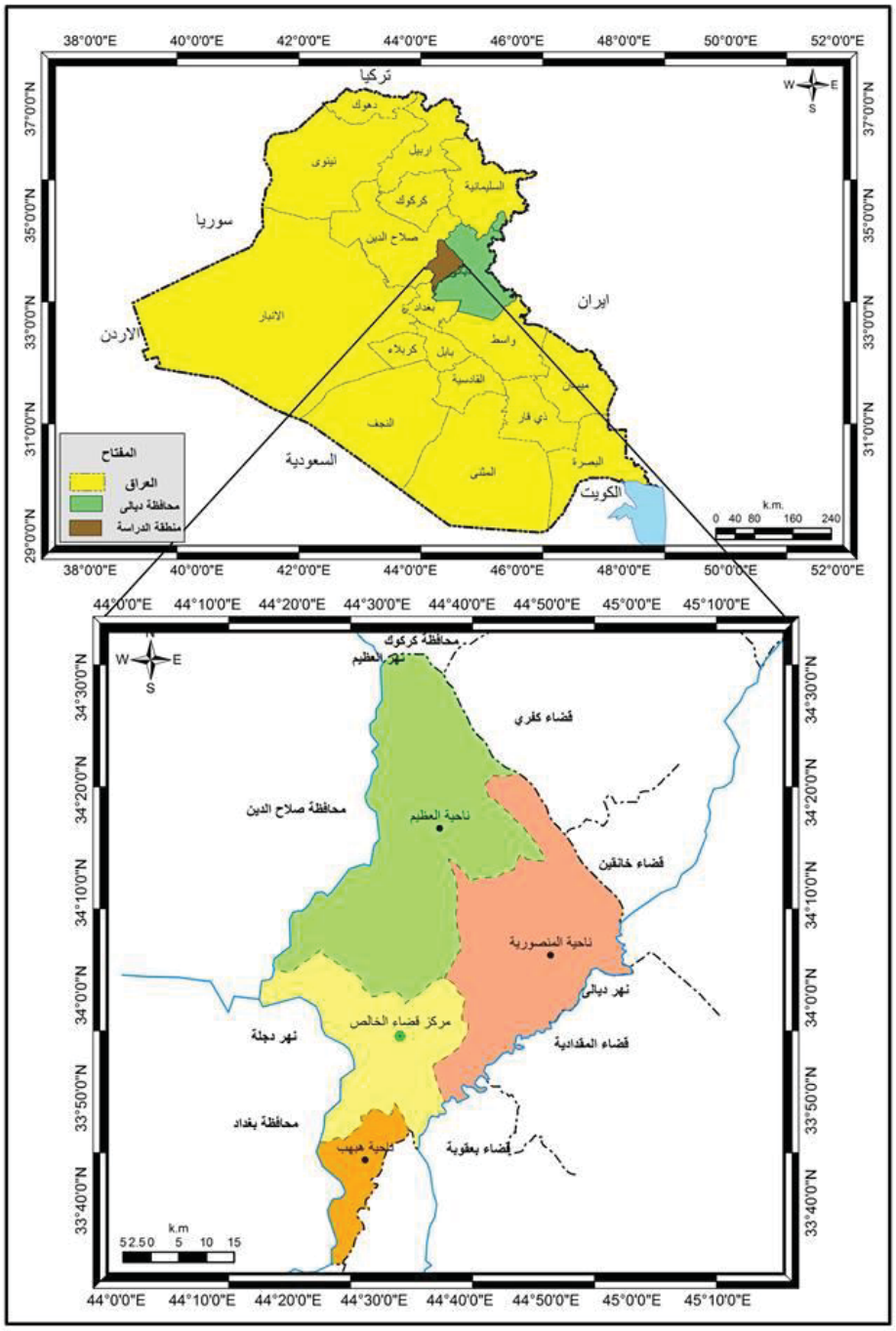

المصدر : مديرية المساحة العامة ، خارطة محافظة ديالى الادارية ، ٢٠٠٠ بمقياس ١:٥٠٠٠٠٠

ساساً : مبررات الدراسة والحاجة إليها :

١- قلة الأبحاث السكانية على مستوى الوحدات الإدارية في محافظة ديالى ، ومنها قضاء الخالص التي تتناول خصائص السكان ، ودراسة تغيراتهم للمدة ١٩٧٧-١٩٩٧ .

٢- طرأت على القضاء تغيرات سريعة جعلتهُ من الأقضية الفعالة والمهمة ، جعلت أهتمام الباحثين ينصب في مجالات مختلفة من القضاء إلاّ أن تلك الدراسات كانت قاصرة على توضيح أثر العنصر البشري في تلك التغيرات ، لذا جاءت هذه الدراسة مكملة لمثل هذه الدراسات وصولا إلى دورِها في التنمية المستقبلية في منطقة الدراسة.

٣- أنَّ مثل هذه الدراسات تساهم مساهمة فعالة في تنمية وتطوير منطقة الدراسة ، إذ إنَّ المعلومات التفصيلية وتحليلها جغرافياً ستخدم المسؤولين بشكلٍّ متقن، وفي ضوء النتائج والتوصيات التي تتوصل لها الدراسة، بهذا الدور ساهم الجغرافي وتحديداً جغرافية السكان مع كافة المهتمين بأمور التنمية والتطوير.

٤- تمتلك منطقة الدراسة مقومات طبيعية مهمة جداً غير مستثمرة يمكن إستثمارها مستقبلاً، وتشكل هذه المقومات نقاط جذب سكاني واضح في حال إستثمارها ، إذا ما علمنا إنَّ القضاء يشغل حيزاً مكانياً واسعاً بالمقارنة مع بقية الأقضية في محافظة ديالى .

سابعاً : منهجية الدراسة :

البحث استقصاء عن موضوعات أو مسائل يتبع فيها الفكر منهجاً علمياً في إطار منهاج منطقي عام يطبق في كلَّ منها منهجاً أو أكثر للكشف عن الحقيقة، لهذا فأنّ منهاج البحث هو عصب البحث العلمي ويظهر في عرضهِ حذق ومهارة الباحث لصنعة تصميم هذا البحث، وعلى هذا الأساس أتبع الباحث المنهج الوصفي لأجل وصف طبيعة الظاهرات والعناصر المؤلفة لها فضلاً عن إستخدام المنهج الكمي التحليلي الذي يقوم على وصف البيانات ، ومن ثم تحليل العلاقات التي تربط بين

هذه الظاهرات، وماهيّة الصورة الداخلية التي تعطيها هذه العلاقات ، وقد أعتمدت الدراسة في تغطية مفرداتها على العناصر الآتية :

١.البيانات الإحصائية الخاصة بمنطقة الدراسة التي تم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء المتمثلة بتعداد عام ١٩٧٧، ١٩٨٧،١٩٩٧ ، وعلى أثرها تم رسم الخرائط الكرتوكرافية والإشكال البيانية، للخصائص السكانية في منطقة الدراسة وصولاً إلى أهداف البحث.

٢.المصادر المكتبية التي تختص بالبحث من الكتب والبحوث العلمية المنشورة من الدوريات والتقارير الحكومية فضلاً عن الدراسات العلمية والبحوث ذات العلاقة بموضوع الدراسة في صفحات الشبكة العالمية (الإنترنيت) .

ثامناً : دراسات السابقة :

أفاد الباحث عند تناوله دراسات سابقة مناظرة لبحثه أو قريبة منه من أي بحث علمي يعزز بحثه من خلال معرفة طبيعة الدراسات مع إعطاء فكرة عن مشكلة البحث والتعرف على المنهجية التي وضعها الباحثون في دراستهم والوقوف على جوانب النقص التي اتسمت بها تلك الدراسة والأستفادة من النتائج التي توصلت إليها إيجابية كانت بهدف تنميتها وتطويرها أو سلبية كانت بهدف الوقوف عندها وإتخاذ جملة من الإجراءات من أجل تخطيها.

وفيما يأتي بعض من دراسات سابقة تناولت موضوع الدراسة ، والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين تناول الأول موضوع السكان والخصائص السكانية على مستوى العراق والتي تشبه موضوع البحث من قريب أو من بعيد، وتناول الثاني الدراسات على مستوى محافظة ديالى :

أ.الدراسات على مستوى العراق وتشمل :

١- عبد علي حسن الخفاف ، سكان محافظة كربلاء ، دراسة في جغرافية السكان ١٩٨٤، وقد أظهرت الدراسة تبايناً في التوزيع الجغرافي للسكان نتيجة تباين العوامل

الطبيعية والبشرية ، وان المحافظة من المحافظات الطاردة للسكان، وكشفت إرتفاع نسبة النوع فيها وأنَّ المنطقة ذات مجتمع فتي يحمل خصائص الفتوة والشباب[١].

٢ –عباس فاضل السعدي ، محافظة بغداد ، دراسة في جغرافية السكان ١٩٧٦ أظهرت الدراسة وجود عدم توازن في توزيع السكان في المحافظة خلال مدة الدراسة (١٩٥٧–١٩٧٠) ، وذلك بسبب تركز السكان على شريط نهر دجلة وقلة أنتشارهم في المناطق البعيدة من النهر، وأظهرت الدراسة عن وجود ثلاث أنماط سكانية، هي الخطي والمتجمع والمنتشر، وكشفت الدراسة أيضاً عن ارتفاع الكثافة السكانية في منطقة السهل الفيضي وإنخفاضها في بادية الجزيرة وأزدياد عدد المناطق الحضرية قياساً إلى المناطق الريفية ، وأظهرت الدراسة ارتفاع نسبة النوع في المناطق احضرية قياساً إلى الريفية بسبب عامل الهجرة إلى المنطقة ،وهذا ممّا نتج عَنهُ إرتفاع معدل النمو السكاني فيها[٢].

٣– زهران عبدالله الرواشدة ، قضاء المحمودية دراسة في جغرافية السكان ، ١٩٨٥ ، أظهرت الدراسة إنَّ القضاء يُعدُّ من الأقضية المعتدلة الكثافة السكانية على مستوى العراق ومنخفضة بالنسبة للمحافظة ، وبينت الدراسة وجود تباين في توزيع سكان القضاء بين وحداته الإدارية وذلك نتيجة العوامل الطبيعية والبشرية، فيما أظهرت الدراسة ثلاثة أنماط من التوزيعات السكانية هي التوزيع المنتشر والخطي والمتجمع وكشفت الدراسة عن أرتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان نتيجة أرتفاع معدل المواليد الخام وأرتفاع الهجرة الوافدة إلى القضاء مع إنخفاض نسبة النوع إلى٩٩,٤% وأظهرت الدراسة أيضاً أنَّ القضاء يواجه نقصاً كبيراً في الحاجة إلى اليد العاملة الماهرة[٣].

---

[١] عبد علي حسن الخفاف، محافظة كربلاء دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٤.

[٢] عباس فاضل السعدي، محافظة بغداد، دراسة في جغرافية السكان، ط١، مطبعة الأزهر، بغداد، ١٩٧٦.

[٣] زهران عبد الله الرواشده، قضاء المحمودية دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمه إلى كلية الآداب والعلوم السياسية، الجامعة اللبنانية ، ١٩٨٥ .

٤- عدنان كاظم الزبيدي ، قضاء الصويرة دراسة في جغرافية السكان ، ١٩٨٨ ، أظهرت الدراسة إرتفاعاً في الكثافة السكانية وكشفت عن وجود تباين في توزيع سكان القضاء نتيجة تباين العوامل الطبيعية والبشرية، وأظهرت الدراسة عن وجود نمطين بارزين لتوزيع السكان النمط المتجمع والمبعثر، فيما كشفت الدراسة عن إرتفاع الزيادة الطبيعية في المنطقة وارتفاع نسبة النوع في عام١٩٨٧إذ بلغت ١٠١,٩ ، وذلك بسبب الهجرة الوافدة للقضاء نتيجة التطور في المشاريع الأقتصادية والخدمية في منطقة الدراسة[١].

٥- سعدي عبد الرزاق محسن، محافظة النجف ، دراسة في جغرافية السكان ، ١٩٨٨ ، أظهرت الدراسة إنخفاضاً في الكثافة السكانية وعدم إنتظامها في أنحاء منطقة الدراسة، بسبب تباين العوامل الجغرافية وكشفت الدراسة إرتفاعاً ملحوظاً بمعدل الزيادة الطبيعية وأظهرت أيضاً إن المحافظه طاردة للسكان وسجلت إنخفاضا في نسبة المساهمين في النشاط الأقتصادي قياساً إلى ماهو عليه في العراق[٢].

٦- لطيف هاشم كزار الطائي، خصائص السكان في محافظة واسط ، ١٩٨٩، أظهرت الدراسة إنخفاض الكثافة العامه للسكان، وتباين توزيع السكان داخل الوحدات الإدارية للمحافظة وكشفت الدراسة عن وجود ثلاثة نماط للتوزيع المكاني للسكان ، هي التوزيع الخطي والمتجمع والعشوائي، وأظهرت الدراسة تباين معدل النمو السنوي للسكان إذ بلغ ١,٥% و٢,٧% طول المدة ١٩٤٧-١٩٨٧، وهو أقل من المعدل العام للعراق، كما ترتفع معدلات الخصوبة مع إنخفاض في معدل الوفيات، وكشفت الدراسة عن إرتفاع نسبة النوع نسبياً بسبب عامل الهجرة إلى منطقة الدراسة[٣].

---

[١] عدنان كاظم الزبيدي، قضاء الصويرة دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير، غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٨.

[٢] سعدي عبد الرزاق محسن، محافظ النجف دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير، غير منشورة مقدمه إلى كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٨.

[٣] لطيف هاشم كزار الطائي ، خصائص السكان في محافظة واسط، رسالة ماجستير، غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩.

٧- باسم عبد العزيز عمر عثمان، سكان محافظة القادسية ، دراسة في جغرافية السكان ، ١٩٩١ ، أظهرت الدراسة من تباين معدل نمو السكان السنوي خلال مدة الدراسة نتيجة للزيادة الطبيعية وحركة الهجرة ، وشهدت المنطقة إنخفاضاً في نسبة النوع بين الوحدات الإدارية للمحافظة وإتساع قاعدة الهرم السكاني نتيجة الأعداد الكبيرة من الأطفال [١].

٨- عباس حسن ثجيل، قضاء قلعة صالح ، دراسة في جغرافية السكان ، ١٩٩٦، أظهرت الدراسة عدم عدالة التوزيع السكاني ضمن مقاطعات القضاء، والتباين في النمو العددي للسكان خلال مدة الدراسة (١٩٧٧-١٩٩٤) نتيجة للزيادة الطبيعية والهجرة، وكشفت الدراسة عن إرتفاع معدل المواليد الخام ، إذ بلغ ٤٩,٠ بالألف عام ١٩٩٤، وشهدت نسبة النوع إرتفاعاً ، إذ بلغت (١٠٤,٠) نتيجة لعامل الهجرة وأظهرت الدراسة أتساعاً في قاعدة الهرم السكاني لإزدياد أعداد الأطفال، وهذا ممّا يشير إلى أن مجتمع القضاء هو مجتمع فتي ودليل على ارتفاع مستوى ألحضرية[٢].

ب- دراسات على مستوى محافظة ديالى وتشمل :-

١- أكرم زينل الصالحي، ، سكان لواء ديالى ، دراسة جغرافية ، ١٩٨٧ ، توزيعهم، نموهم ، نشاطهم الاقتصادي ، كيناهم الاجتماعي ، وقد تناول فيها الباحث دراسة سكان محافظة ديالى بجوانبها السكانية، وأظهرت الدراسة وجود تباين في توزيع السكان نتيجة تأثير العوامل الطبيعية والبشرية، كما كشفت الدراسة عن إرتفاع الكثافة السكانية في منطقة السهل الفيضي ويقل كُلّمَا أتجهنا نحو المناطق المتموجة[٣] .

---

[١] باسم عبد العزيز عمر عثمان، سكان محافظة القادسية دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩١.

[٢] عباس حسن ثجيل، قضاء قلعة صالح دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمه إلى كلية التربية ، جامعة البصرة، ١٩٩٦ .

[٣] أكرم زينل الصالحي، سكان لواء ديالى دراسة جغرافية توزيعهم، نموهم، نشاطهم الاقتصادي، كيانهم الاجتماعي، رسالة الماجستير(غير منشورة) مقدمة إلى كلية التربية جامعة بغداد، ١٩٧٨.

٢- خليل إسماعيل محمد ، قضاء خانقين، دراسة في جغرافية السكان ، ١٩٧٧ ، أظهرت الدراسة أثر العوامل الطبيعية والبشرية في تغير توزيع سكان القضاء، وكشفت عن أرتفاع في نمو سكان القضاء أكثرُ ممّا هو في المحافظة ، وإنَّ هناك نقصاً في الأيدي العاملة الزراعية بسبب الهجرة من منطقة الدراسة إلى خارجها [١] .

٣- دانيال محسن بشار الخطاوي، سكان محافظة ديالى للمدة ١٩٧٧- ١٩٩٧ وكشفت الدراسة عن وجود تغير نحو الزيادة خلال تلك المدة وهذه الزيادة ناتجة عن تطور النشاط الاقتصادي وزيادة عدد الولادات وإتساع الهجرة الوافدة إلى المحافظة، وأظهرت الدراسة عن وجود أنماط ثلاث من التوزيعات السكانية هي التوزيع المنتشر والخطي والمتجمع، وكشفت الدراسة أيضا عن إرتفاع الكثافة السكانية مع إنخفاض نسبة الوفيات وإرتفاع نسبة الولادات، وأكدت أن أهرام السكان للمحافظة تتسم بنظام القاعدة العريضة والقمة الضيقة ،وكشفت الدراسة انخفاض نسبة النوع في عام ١٩٩٧، إذ بلغت ٩٩% [٢].

٤- رعد مفيد الخزرجي، نمو السكان في قضاء بعقوبة ١٩٨٧- ٢٠٠٠ ، أظهرت الدراسة عدم التوازن النسبي للسكان بين وحدات القضاء ،إذ أستأثر مركز القضاء بالنصيب الأكبر من السكان وأظهرت الدراسة أرتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع ، إذ بلغ ٩٦,٤بالألف عام ١٩٨٧ ، وكشفت الدراسة أن قضاء بعقوبة يُعدُّ من المناطق الجاذبة للسكان للمدة (١٩٨٧-٢٠٠٠)[٣].

٥- وسن شهاب أحمد العبيدي، القوى العاملة الزراعية في محافظة ديالى ، ٢٠٠٤ ، اظهرت الدراسة حدوث تغير في نمو حجم القوى العاملة الزراعية، مع تركز عالي لهذه القوى بشكل كبير في قضاء الخالص ، إذ بلغ ١١,٤% للمدة١٩٨٧ -١٩٩٧، وأظهرت الدراسة أن أكثر النشاطات الأقتصادية مزاولة في المحافظة هو النشاط

---

[١] خليل اسماعيل محمد ، قضاء خانقين دراسة في جغرافية السكان ، ط١ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٧

[٢] دانيال محسن بشار الخطاوي، تغير سكان محافظة ديالى للمدة (١٩٧٧-١٩٩٧)، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.

[٣] رعد مفيد الخزرجى، التباين المكاني لعناصر نمو السكان في قضاء بعقوبة للمدة (١٩٨٧-٢٠٠٠) رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى كلية التربية،الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢.

الزراعي، وأوضحت الدراسة أنَّ للعوامل الطبيعية والبشرية دوراً فعالاً في توزيع القوى العاملة في المنطقة[١].

٦- شروق عبد الآله حسين الدليمي الخصائص السكانية لقضاء المقدادية ، ٢٠٠٥ وأظهرت الدراسة ارتفاعاً في الكثافة السكانية خلال مدة الدراسة ١٩٧٧-١٩٩٧، إذ بلغت أقصاها في عام ١٩٩٧، ١٧٤,٨ نسمة /كم٢، مع تباين توزيع السكان بين وحداته الإدارية وذلك بتأثير العوامل الطبيعية والبشرية، وكشفت الدراسة عن ثلاثة من التوزيعات السكانية، هي الخطي والمنتشر والمتجمع، وأثبتت الدراسة إنخفاض معدل الوفيات الخام عام ١٩٩٧بسبب تحسن الوضع الصحي بين السكان وكشفت الدراسة إنخفاض نسبة النوع، إذ بلغت ٩٩.٥في عام ١٩٩٧بسبب هجرة الذكور إلى خارج البلد[٢].

ومن خلال الأطلاع على تلك البحوث والدراسات التي تناولت محافظة منطقة الدراسة ، وجدَ الباحث إنَّ قضاء الخالص ذو الموقع الجغرافي والتاريخي المهم ، والذي تؤكد فيه المصادر التاريخية بكونه كان يشكّلُ جزء من طريق تجاري عالمي مهم في المراحل التاريخية السابقة إلاَّ وهو (طريق الحرير) ، وما للطرق من أثرٍ واضحٍ في نمو وتطور المناطق التي تمر عليها ،

وعلى هذا الأساس تم أختيار موضوع الدراسة (خصائص سكان قضاء الخالص للمدة ١٩٧٧-١٩٩٧ دراسة في جغرافية السكان) محطة علمية للبحث والتقصّي .

---

[١] وسن شهاب أحمد العبيدي، القوى العاملة الزراعية في محافظة ديالى ،دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى كلية التربية، جامعة ديالى، ٢٠٠٤.

[٢] شروق عبد الاله الدليمي، الخصائص السكانية لقضاء المقدادية للمدة(١٩٧٧ – ١٩٩٧)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، مقدمة إلى كلية التربية ، جامعة ديالى، ٢٠٠٥.